

عالم

اليوم الرابع

ضوابط تسبيب حكم المحكمين

المستشار الدكتور

ابراهيم مصطفى مكارم

بسم الله \_ الرحمن الرحيم

جمعية المهندسين الكويتية  
الدورة التدريبية للتحكيم الهندسي  
المنعقدة خلال الفترة من ٢٠-٢٤/١/١٩٩٠  
\*\*\*

(( محاضرة ))

\*\*\*

(( فى ))

(( ضوابط تسبيب أحكام المحكمين ))

الدكتور ابراهيم مصطفى مكارم

\*\*\*\*\*  
\*\*\*\*\*

## تقديم

\*\*\*

الحديث عن ضوابط تسبيب أحكام المحكمين يدعونا الى تناول أكثر من موضوع ، الكلام فيها قد يدفعنا الى متاهات قانونية ، ولكننا سنكتفى بأن نتناولها بإيجاز ، يراعى ظروف المكان ومناسبة الحديث ، وذلك على النحو الآتى :

أولا - التقييم القانونى لقرار المحكم ( حكم قضائى ):

انتهينا فى المحاضرة الاولى الى أن التحكيم مرحلة من مراحل القضاء وليس بديلا له ، وهو قول قد يدفع الى مظنة بأننا قد انتهينا به الى الخلاف حول الطبيعة القانونية لقرار الحكم وأنه من ثم قضاء ولكن فى واقع الامر القول بأن التحكيم مرحلة من مراحل القضاء لا ينهى الخلاف حول ما اذا كان قرار المحكم قضاء أم مجرد قرار فى مرحلة القضاء ، كالقرار الصادر من جهة إدارية فى تظلم من قرار إدارى والذى يشترط المشرع اللجوء اليه قبل عرض الامر على جهة القضاء أو القرار الصادر من وزارة العمل فى شكوى عمالية قبل احالة الامر الى القضاء ، ولكن من ناحية أخرى دللنا بشواهد على الطبيعة القضائية لمهمة المحكم وهو ما يرتب ومن حيث اللزوم المنطقى لكون القرار الصادر منه هو قرار صادر من جهة قضائية بالفصل فى خصومة ، القول بأن قرار المحكم هو حكم قضائى ( قريب من هذا المعنى نقض مصرى - طعن رقم ٩٣ س ٣٢ ق جلسة ١٩٦٨/١/٩ منشور فى مجموعة الاحكام ع ١ س ١٩ ق ١ ص ٥ ) .

وعلى هذا فاذا انتهينا الى أن قرار المحكم هو قضاء فى خصومه فان السؤال التالى الذى يطرح نفسه هو التساؤل عن معنى ضوابط تسبيب أحكام المحكمين .

### ثانيا - معنى ضوابط تسبيب أحكام المحكمين :

يقصد بمصطلح ضوابط تسبيب أحكام المحكمين المقاييس التي يبرأ بها الحكم من عوارى الالغاء ، وسبب الغاء حكم المحكمين ، محدد في قانون المرافعات المدنية والتجارية في المادة ١٨٦ حيث نصت هذه المادة على الآتى :

- (( لا يجوز استئناف حكم المحكم الا اذا اتفق ))
- (( الخصوم قبل صدوره على خلاف ذلك ويرفع ))
- (( الاستئناف عندئذ امام المحكمة الكلية ))
- (( بهيئة استئنافية ويخضع للقواعد المقررة ))
- (( لاستئناف الاحكام الصادرة من المحاكم ويبدأ ))
- (( ميعاده من ايداع اصل الحكم ادارة الكتاب ))
- (( وفقا للمادة ١٨٤ . ))
- (( ومع ذلك لا يكون الحكم قابلا للاستئناف ))
- (( اذا كان المحكم مفوضا بالصلح او كان محكما ))
- (( فى الاستئناف او كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ))
- (( خمسمائة دينار أو كان الحكم صادرا من ))
- (( الهيئة المنصوص عليها فى المادة ١٧٧ . ))
- (( ويجوز لكل ذى شأن أن يطلب بطلان حكم ))
- (( المحكم الصادر نهائيا وذلك فى الاحوال ))
- (( الآتية ولو اتفق قبل صدوره على خلاف ذلك : ))
- (( أ - اذا صدر بغير اتفاق تحكيم أو بناء ))
- (( على اتفاق تحكيم باطل او سقط بتجاوز ))



- (( الميعاد أو اذا كان الحكم قد خرج عن ))  
 (( حدود الاتفاق على التحكيم . ))  
 (( ب - اذا تحقق سبب من الاسباب التى يجوز ))  
 (( من أجلها التماس اعادة النظر . ))  
 (( ج - اذا وقع بطلان فى الحكم او بطلان فى ))  
 (( الاجراءات أثر فى الحكم . ))

\*\*\*

تفريعا على هذا فاذا كان الحكم قابل للاستئناف فان العوار  
 الذى يعيب حكم المحكم هو ذات العوار الذى يصيب حكم قاض المحكمة  
 من حيث الخطأ فى تطبيق القانون أو مخالفته أحكامه ، وكذلك الحال  
 بالنسبة لالتماس اعادة النظر ، وهو ما يدعونا الى أن نتجاوز هاتين  
 الحالتين ، - وهما نادرتان فى العمل - اذ أن احكامهما لا تختلف  
 عما عليه الحال فى قضاء المحاكم .

أما البطلان فهو ما ينفرد به حكم المحكم من أحكام اذ يرتبط  
 معه وجودا وعدما ودون حاجة الى أن يتفق أطراف التحكيم على خضوع  
 الحكم الصادر فيه له بل يخضع له بقوة القانون IPSO JURE  
 ودون حاجة الى اتفاق من الخصوم ، وهو أمر وان اتفق فيه مع التماس  
 اعادة النظر الا ان التماس اعادة النظر يختلف عنه من حيث ندرته  
 فى العمل وانه لا يصيب أسباب الحكم بسبب من القاضى أو المحكم بل  
 لامر خارج عنهما وهو ما يدعونا أن نخص هذه المحاضرة من حيث كونها

عن ضوابط تسبب أحكام المحكمين على أسباب بطلان حكم التحكيم . وهو ما يقودنا الى أن نتساءل فى سؤال ثالث عن الآتى :

ثالثا - هل تقاس أسباب بطلان حكم التحكيم بذات الأقيسة التى تستخدم فى بيان مدى بطلان أحكام القضاء ؟ :

القول بأن حكم المحكم قضاء وأنه بهذه المثابة تحكمه ذات أسباب البطلان التى تسبب بطلان أحكام القضاء ، وهى الأسباب التى نصت عليها المادة (١٨٦) مرافعات ، فضلا عن الأسباب التى تنفرد بها ذات الأحكام ، وهى صدور الحكم بغير اتفاق تحكيم ، أو بعد انقضاء أجل التحكيم ، ذلك القول لم يعف الساحة القانونية من الاختلاف حول ما اذا كانت أسباب البطلان لحكم المحكم تقاس بذات الأقيسة التى يقاس بها بطلان حكم القاضى .

فقد ذهب حكم لحدى دوائر محكمة الاستئناف العليا الى :

(( ان المستقر عليه قضاء - بغير حاجة الى ولوج النظريات الفقهية المتباينة فى شأن طبيعة حكم المحكم - أن هذا الحكم هو قضاء شأنه شأن حكم قاضى المحكمة الا انه لا يقاس بذات الأقيسة التى يقاس بها هذا الحكم الاخير لاعتبارات منها أن المحكم هو شخص اختاره طرفا النزاع وغالبا ما تنقصه الدراية والامام بفن صياغة الأحكام وبشتى القواعد والنظريات القانونية الصحيحة الامر الذى يتوافر لدى قاضى المحكمة .

ولذا فلا تشريـب على الحكم المستأنف اعتناقه هذا المنحى، ولا يبين من مطالعة الحكم المستأنف أنه وقد أخذ بذلك قد التزم مفهوما

محدودا لمدلول مصطلح ( الاسباب الواقعية ) بما يجعله محصورا فى ماديّات واقعات النزاع ، كما ذهب الى ذلك المستأنفه ، اذ الواضح من استقراء ذلك الحكم أنه التزم الاسس الثلاثة التى أشار اليها وجعلها الاطار العام الذى يحكم بصفة اجمالية الطعن بالبطلان فى أحكام المحكمين وخاصة ما ورد بهذه الاسس من أن الطعن فى حكم المحكمين بالبطلان هو طريق استثنائى لا يجوز ولوجه الا للضرورة وان ما أجازته المشرع لذوى الشأن من طلب بطلان هذه الاحكام فى الحالات التى حددها يجب الا تتخذ وسيلة للتوصل الى النعى على الحكم بذات اوجه النعى التى تملح سببا لاستئناف الاحكام والا كان فى فتح باب الطعن بالبطلان تفويتا على ذوى الشأن لدوافعهم الاساسية من اختيار طريق التحكيم المختصر ومنطويا على العودة الى ساحة القضاء من باب خلفى ، وأن ما قد يعتور اسباب الحكم القانونية من قصور فلا يؤدى الى بطلان الحكم متى كانت الاسباب الواقعية سليمة حتى وان كانت النتيجة التى انتهت اليها الحكم تخالف القانون أو لا تتمشى معه اذ لا يكون الحكم فى هذه الحالة مشوبا الا بالخطأ فى تطبيق القانون ولا يكون باطلا.

(( استئناف ادارى تجارى صادر فى ١٩٨٣/٣/١ ))

(( فى الاستئناف رقم ١٢٣٠ لسنة ١٩٨٢ . ))

الا أن هذا القضاء تم الرد عليه من خلال رأى لنا ذهبنا فيه الى الآتى :

(( توافر صفة القضاء لحكم المحكم شأنه شأن حكم قاضى المحكمة يرتب وحدة الاقيسة التى تقاس بها أسباب كل من الحكمين فى شأن البطلان ولا يعيب أى منهما :



وفى شأن هذا المعنى ندعو بعضا مما ذكره الحكم الاستثنافى من اقراره بتوافر صفة القضاء لحكم المحكم شأنه شأن حكم قاض المحكمة ثم تناقضه مع نفسه بقوله الا انه لا يقاس بذات الاقيسة التى يقاس بها هذا الحكم الاخير ( حكم قاض المحكمة ) لاعتبارات منها ان المحكم هو شخص اختاره طرفا النزاع وغالبا ما تنقصه الدراية والالمام بفن صياغة الاحكام وبشتى القواعد والنظريات القانونية الصحيحة الامر الذى يتوافر لدى قاض المحكمة .

وهذا القول وان جاء صحيحا فى مقدمته الا انه اصابه العور فى خاتمته فالقول بأن حكم المحكم قضاء فقول لا منازعه فيه بل يأتى متفقا مع صحيح القانون فليس صحيحا ان حكم المحكم ذو طبيعة خاصة أساسها ان المحكم لا يستمد ولايته من القانون كما هى الحال بالنسبة لقضاة المحاكم وانما يستمدّها من اتفاق الخصوم على تحكيمه . كما يذهب من يفرق بين ضوابط قياس البطلان بين حكم المحكم وحكم القاضى .



رابعاً - تطبيق ضوابط تسبب البطلان فى أحكام المحكمين  
على حالات وأمثله لهذا البطلان :

(١) التفرقة بين الخطأ فى اسباب الحكم القانونية واسباب  
الحكم الواقعية من حيث اعتبار الثانية الخطأ فى  
القانون بطلان يعيب حكم المحكم ولا كذلك بالنسبة  
للاولى :

وفى هذا الصدد نظرتان : اولهما عبر عنه الحكم الاستثنافى  
 سابق الاشارة اليه الذى ذهب الى الآتى :

(( ذلك أن المستقر أن المحكم لا يعدو أن يكون قاضيا وقع  
 عليه اختيار الطرفين المتنازعين للفصل فى نزاع محدد بينهم بدلا  
 من قاضى الدولة الرسمى . لحكمه توخاها المشرع عندما أقر نظام  
 التحكيم ووضع الضوابط والقيود التى تجعله تحت رقابته ، ولذلك  
 لا يمكن أن يكون المحكم الا شخصا طبيعيا ويستوى من بعد أن يكون محددا  
 بالاسم فى عقد التحكيم أو يتفق عليه الطرفان مستقبلا عند قيام النزاع  
 او تعيينه المحكمة عند اختلافهما ، ولا يمكن بأى حال من الاحوال أن  
 يكون شخصية معنوية كشركة أو جمعية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ،  
 ودليل ذلك ما نصت عليه المادة ٢٥٦ مرافعات من أنه لا يصح ان يكون  
 المحكم قاصرا او محجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب  
 عقوبة جنائية .. وهى صفات لا ترد الا على الشخص الطبيعى ذون الشخص  
 المعنوى .

( تمييز طعن رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٥ - تجارى جلسة )

( ١٩٧٦/١٢/٢٩ - منشور فى مجموعة القواعد )

( التى قررتها محكمة التمييز فى المدة من )

( ٧٢/١١/١ حتى ١٩٧٩/١/١ ص ٩ ق ١ )

وأيضاً يراجع ما قررته محكمة التمييز من أنه :

(( من الاصول العامة فى القانون أن تقدير التعويض — المسائل الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع دون تعقيب عليها فيها وان الهيئة التى تعين للتحكيم يكون لها ما لمحكمة الموضوع من سلطة الفصل فى الانزعة التى تطرح عليها . ))

( تمييز طعن رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ - تجارى ١٩٧٦/٦/٢ - منشور فى المرجع السابق ص ٩٢ ق ٨ ) .

ومفهوم ما تقدم أن ( حكم المحكمين هو قرار يطبق القانون حلاً محل ارادة من توجه اليه القاعدة القانونية ، فيعتبر قضاء .

( قانون القضاء المدنى الكويتى - دكتور فتحي )

( والى سنة ١٩٧٧ ص ٤٥٤ . )

ولا ينال من هذا المعنى أن يكون الاتفاق على التحكيم هو عقد يتم بارادة الطرفين فان هذا التكييف يتحدد بنطاقه وهو الاتفاق على التحكيم فلا يمتد الى الحكم الصادر فى التحكيم ، الذى يظل له صفة القضاء وتجرى عليه ضوابط القضاء فيما لم يرد فيه نص باتفاق التحكيم أو مشارطته ويظل خاضعاً لرقابة المشرع ( حكم التمييز المشار اليه آنفاً ) ، وعلى هذا يجب أن يأتى ملتزماً بضمانات التقاضى الرئيسية ، وهى القدر المتيقن الذى بدونه يتجرد حكم المحكم من

نعنى ( الحكم ) ويفقد صفة ( الاعلان عن فكر القاضى فى استعماله لسلطته القضائية وذلك أيا كانت المحكمة التى اصدرت الحكم وايا كان مضمونه ) .

( د . فتحى والى - المرجع السابق - ص ٣٥٨ وهامش )

( ذات الموضوع - وأشارت الى احكام المحكميين )

( من بين الصور التى يتخذها هذا الاعلان . )

واستطرادا من المعنى المتقدم وهو الصحيح فى القانون ، فان ضوابط بطلان الحكم لبطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم على ما نصت عليه المادة ١٨٦/ج يجب أن تكون هى ذات الضوابط التى يجرى عليها القضاء فى تطبيق النصوص التى تعالج بطلان أحكام المحاكم او بطلان فى الاجراءات امامها اثر فى الحكم .

( مادة ١١٦ مرافعات )

والمعنى المتقدم هو ما يجب أن يحمل عليه قضاء التمييز الذى سبق أن قرر ما يأتى :

( توجب المادة ٢٦١ مرافعات على المحكمين كتابة الاسباب التى يستندون اليها فى حكمهم ، وتنص المادة ٢٦٥/٤ مرافعات على بطلان التحكيم اذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فيه ، الا أنه من المقرر ان صحة حكم المحكمين لا تقاس بالاقيسة ذاتها التى تقاس بها أحكام القضاء اذ يكفى لحمل حكم المحكمين على محل الصحة أن يـرد بأسبابه ملخص الوقائع التى استخلصها من المساجلة الدائرة بين الطرفين فى النزاع محل التحكيم وان يصيب فى توقيع ما يحكمها من القواعد القانونية ، فلا يعيبه ايراده للاسباب بصفة عامة او بطريقة



مجملة ما دام لم يقع فى موضوعها مخالفة للقانون ) .

( طعن رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ تجارى جلسة ١٩٧٦/٦/٢ )

( منشور فى مجموعة القواعد - المرجع )

( السابق - ص ٩٣ قاعدة ١١ . )

فتحليل عبارات الحكم محل الاشارة المتقدمة يرتب القول بأنه

يفرق بين حالتين :

#### اولهما :

حالة قيام حكم التحكيم باستخلاص الوقائع من المساجلة الدائرة بين الطرفين وهنا لا جناح على هذا الحكم أن يورد الاسباب التى تتضمنها بصفة عامة أو بطريقة مجملة .

#### ثانيتها :

حالة قيام حكم المحكم بتوقيع القواعد القانونية على ما تحكمها من وقائع وهنا يجب ان ( يصيب فى هذا التوقيع ) والا يقع فى موضوعها مخالفة للقانون . ومفهوم هاتين العبارتين الاخيرتين ان هذه الاسباب وهى اسباب واقعية على ما سيأتى لاحقا ، يجب ان تأتى محكومة بضوابط اسباب الاحكام من حيث طلب بطلانها مع التفرقة بين هذا المعنى وحالة الخطأ فى تطبيق القانون ، وهو ما سيكون محلا للبند التالى الذى نعالج فيه تطبيق هذه الضوابط على حالات متعددة للبطلان .

### خامسا - تحديد أسباب بطلان حكم المحكم وحالات هذا البطلان :

بيان هذا أن الحكم الاستثنائي متابعه لرأيه باختلاف الأقيسة التي يقاس بها قضاء التحكيم عن قضاء المحاكم ذهب الى القول بالآتى :

(( وترى المحكمة من مطلق هذه التقارير القانونية التي أوردها الحكم المستأنف والتي تشاركه الاخذ بها ، أن كل اجتهاد فى القانون يرد فى أسباب الحكم يعتبر ، حتى ولو كان خاطئا ، من أسباب الحكم القانونية فتكليف الواقعة القانونية واعطائها وصفها قانونيا يعتبر من الاسباب القانونية ، واتخاذ الحكم واقعة مادية ثابتة فى الاوراق أو مستخلصة من ظروف الدعوى وملابساتها استخلاصا مقبولا للقول بتوافر شروط اعمال قاعدة قانونية معينة ، حتى وان اعتبر ذلك خطأ فى المفهوم الصحيح لتلك القاعدة ، يعتبر اجتهادا فى القانون وبالتالي يندرج تحت الاسباب القانونية التى لا تصلح سندا لطلب بطلان الحكم )) .

فاذا كان ذلك عند الحكم أن القصور فى أسباب الحكم الواقعية هى التى يترتب عليها بطلان الاحكام دون القصور فى الاسباب القانونية - أشار حكم أول درجة فى هذا الخصوص الى مؤلف الدكتور أحمد ابو الوفا - فى نظرية الاحكام ط ٤ ص ٢٩٦ .

واستطرادا من هذا المعنى ذهب الحكم المذكور الى القول بأنه :

(( متى كانت أسباب الحكم الواقعية سليمة صحيحة —  
فانه حتى لو كانت النتيجة التي انتهى اليها تخالف القانون ولا تتمشى  
معه ، فانه لا يكون مشوبا الا بالخطأ فى تطبيق القانون ولا يكون  
باطلا سواء ذكرت اسباب قانونية خاطئة أو لم تذكر اسباب قانونية  
على وجه الاطلاق . . ( وهذا هو الامر المستخلص مما تنص عليه المادة  
٣/١١٦ مرافعات ) . . ان القصور فى اسباب الحكم الواقعية والنقص  
أو الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم ، وكذا عدم بيان أسماء  
القضاء الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم )) .

بينما عبرنا عن النظره الثانية فيما يأتى :

فى رأينا والبادئ من عبارات ذلك الحكم اقتصره على —  
مفهوم محدود لمصطلح قصور الاسباب الواقعية ووقوفه فى فهمها عند معنى  
الوقائع أو ماديات الواقعة ، اذ ليس صحيحا قول الحكم الاستثنافى  
أن الحكم المستأنف لم يلتزم هذا المفهوم المحدود ، فهذا المعنى  
يتضمن قصورا فى فهم عبارات المشرع فى المادة ١١٦ مرافعات ، وما  
يكون متصلا بها من شروح فقهية ، ذلك أنه يجب فى صحيح القانون —  
التفرقه بين الوقائع على ما أشرنا اليه مسبقا ، وهو ما يتفق مع  
حكم التمييز سابق الاستدلال به ، ولا تثريب على حكم التحكيم او حكم  
القاضى ان اجملا عرضها ( المادة ١١٦ : ٢ مرافعات ) والاسباب  
الواقعية التى تحمل تحصيل الحكم للقانون وتطبيقه للقانون ، فالحالة  
الاولى يرد عليها القصور فى التسبيب الذى يرتب البطلان والحالة  
الثانية هى التى تخرج عن مجال البطلان المتقدم وهذا ما تفصح عنه  
قراءة عبارات المرجع الفقهى الذى اشرنا اليه سابقا . فعند مؤلفه :



(( يبين من كل ما تقدم أن من الاسباب ما يبرر الواقع الذى استخلصه القاضى ، ومن الاسباب ما يبرر ارساء القاعدة القانونية التى اختارها بصدده ، وتسمى الاولى الاسباب الواقعية ، وتسمى الثانية الاسباب القانونية ))

والأصل أن محكمة النقض ( فى مصر ) والتمييز ( فى الكويت ) تشرف على صحة تطبيق القانون دون أن تتعرض لما تعلق بواقع الدعوى، اذ لا دخل للقانون فى تحصيل فهم الواقع فى ذاته ، ومن ثم لا تملك القيام بالبحث عن أدلة جديدة ، أو تجرى تحقيقا ، أو تنتقل للمعاينة أو تطلع على أوراق لم تقدم الى قاضى الدعوى ، كما لا تملك الترجيح والموازنة بين الدلائل والقرائن التى قدمت الى قاضى الموضوع ، لان القانون قد خول له سلطة مطلقة فى هذا الصدد دون رقابة أو اشراف من جانب محكمة النقض .

واذا كان هذا هو الاصل العام ، الا أن لمحكمة النقض ( فى مصر ) والتمييز ( فى الكويت ) أن تراقب فهم الواقع من نواح أربعة رئيسية :

- (١) التحقق من أن قاضى الدعوى قد احترم القواعد الموضوعية فى الاثبات بالنسبة الى الاحوال التى يجوز فيها سلوك كل طريق من طرق الاثبات بحسب طبيعة المراد اثباته ، وما اذا كان وقائع مادية أو روابط قانونية ، وبالنسبة الى قوة الدليل المستفاد منه ، والخمم المكلف بالاثبات ، وينبغى على قاضى الدعوى ان يتقيد بما تقدم وبأخذه عن القانون أخذا صحيحا .

(٢) التحقق من أن قاضي الدعوى قد احترم القواعد الاجرائية في الاثبات ، على ما قدمناه ، فلم يستند الى نتيجة مستخلصة من تحقيق باطل ، او يستند الى ورقه قدمها خصم بعد قفل باب المرافعة وفي غفلة من خصمه ... الخ .

(٣) تتبع سير اجراءات الخصومة ومراقبته من واقع الاوراق الثابت فيها تلك الاجراءات ، بأن تطلع محكمة النقض عليها للتحقق بنفسها من حقيقة الواقع في الدعوى ، وما اذا كان يتمشى مع ما قرره المحكمة ، وكثيرا ما يتبين - من الامثلة العديدة لاحكام محكمة النقض المتقدمة - أن قاضي الموضوع يبني حكمه على واقعة وهمية لا أصل لها في الاوراق أو تخالف الثابت فيها ، ولا يصح أن يحتج على ما تقدم بمقوله أن قاضي الدعوى قد ثبت من وقائعها بما ذكره في حكمه ، وذلك لان النزاع يتعلق في واقع الامر بمسألة قانونية هي مدى اخذه بوقائع الدعوى الثابتة ، وما اشتملت هي عليه من حجج وبيانات ، وما اذا كان قد مسخها وجردها من طبيعتها وجوهرها .

واذن تملك محكمة النقض تتبع الوقائع الاجرائية بالاطلاع على اوراق الاجراءات وذلك عند الادعاء بأن ما جاء به الحكم المطعون فيه يخالف ما احتوته تلك الاوراق .

(٤) التحقق من أن قاضي الدعوى قد قدر ادلتها تقديرا يتمشى مع المنطق السليم .

وقد يدق وضع تعريف جامع مانع لنوعى الاسباب سالفى البيان  
فى مقام تحديد صور البطلان المترتب على القصور فى التسبيب ، ولكن  
ما يقصر عنه التعريف بـ يتمه التمثيل ، على معنى أن ضرب الامثلة  
يوضح المعنى المقصود وينهى الخط الواقع ، وهو ما يتم من خلال العرض  
الآتى :

### (١) من صور البطلان :

مثال ذلك عند البعض اذا اقام حكم التحكيم قضاءه على  
التقرير بتوافر شروط نظرية الظروف الطارئة ، وغى شأن تحديد الطارئ  
من الحوادث سبب اعمال النظرية ذهب فى اسباب الى القول ( وايضا  
كان السبب فيما طرأ على الاسعار من ارتفاع استثنائى وملحوظ ومما  
اذا كان ناجما عن حرب سنة ١٩٧٣ مباشرة أم عن أزمة النقد العالمية  
وما ترتب عليها من تضخم نقدى وانخفاض القوة الشرائية للعملة أم من  
تفاعل أسباب متعددة اقتصادية وغيرها ، فان زيادة الاسعار زيادة  
فاحشة تفوق كل مدى متوقع تعد طرفا استثنائيا طارئا بعد ابرام  
العقد على نحو ما هو مستفاد من المستندات المقدمة ليس لارادتهم  
دخل فى حدوثه ولم يكن فى الوسع توقعه ولا دفعه ) .

ولما كان لازما تحديد الطارئ من الحوادث للتأكد مما  
اذا كان هذا الطارئ مما يمكن توقعه أو دفعه ولا يغنى أحد الامرين  
عن الآخر فالفقه والقضاء الاداريان مجمعان على أن هذا الشرط  
هو الشرط ( الجوهري ) .



(ب) مثال آخر لبطلان حكم المحكم :

من المفيد في هذا المقام أن ننقل العبارات التالية :

(( ولما كان عدم قيام الحكم على أساس قانوني يرتب بطلانه بطلانا جوهريا ، فالقضاء مستقر على انه " اذا كان الحكم خاليا من الاساس القانوني الذي أقام عليه قضاءه فانه يكون باطلا بطلانا جوهريا " ( نقض مصري - طعن ٧٦ سنة ١٧ سابق الاشارة اليه ) ولما كان هذا البطلان قد اصاب صلب الحكم ومقطع النزاع فيه فانه يبطل الحكم جميعه )) .

( قريب من هذا المعنى نقض مصري طعن رقم ٢٩١ جلسة

١٩٦٧/٣/٧ مجموعة الاحكام س ١٨ ع ٢ ق ٨٤ ص ٥٤٣ )

(ج) صورة أخرى للبطلان :

(١) اغفال حكم التحكيم لدفاع جوهري ، ونكتفي في هذا الصدد

بأن نذكر العبارات الآتية :

(( ولما كان اذا أغفل الحكم الرد على دفاع من شأنه

لو صح ان يتغير به وجه الحكم في الدعوى فانه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب متعينا نقضه )) .

( نقض مدني مصري جلسة ١٩٤٨/٣/١٣ طعن رقم ١١٥ )

( سنة ١٦ ق مجموعة القواعد ٢٥ سنه ج ١ ق ١٥٥ )

( ص ٥٦٠ . )

(٢) اغفال حكم التحكيم لبيانات جوهرية بما يرتب بطلانه :

من أسباب البطلان أيضا اغفال حكم التحكيم لبيانات جوهرية وفى هذا الصدد يثور التساؤل ، نذكر انه وان جاز أن رفض محكم التوقيع ( م ١٨٣ - مرافعات ) فان شرط ذلك أن يذكر ذلك فى الحكم ويكون لازما فى هذه الحالة أن يذكر سبب رفض الممتنع عن التوقيع .

( يراجع فى هذا المعنى قضاء التمييز اذ قرر : " تنص المادة ٢٦١ مرافعات ( ملفى ) ان يصدر حكم المحكمين بأغلبية الآراء - وتجب كتابته ويجب أن يشمل بوجه خاص على صورة من الاتفاق على التحكيم وعلى ملخص اقوال الخصوم ومستنداتهم واسباب الحكم ومنطوقه وتاريخ صدوره وتوقيعات المحكمين واذا رفض واحد او اكثر من المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه ويكون الحكم صحيحا اذا وقعت أغلبية المحكمين ومؤدى هذا ان القانون يوجب كتابة حكم المحكمين وانه يكون مستملا على أسبابه ومنطوقه مما يقتضى اشتراك جميع المحكمين فى المداولة التى تسبق صدوره والاصل ان يتم عندئذ التوقيع منهم جميعا على مسودته المشتملة على أسبابه ومنطوقه فاذا رفض أحدهم التوقيع بعد المداولة فقد أجاز القانون توقيع الحكم من الأغلبية فقط الا انه اشترط لصحته: هنا ان يذكر سبب رفض الممتنع منهم عن التوقيع ( تمييز طعن رقم ١٩٧٧/٣٩ تجارى جلسة ١٩٧٨/٦/٧ منشور بمجموعة القواعد ١٩٧٢/١١/١ - ١٩٧٩/١٠/١ ق ٩ ص ٩٤ ) فاذا اثبت فى الحكم رفض محكم التوقيع الا انه يجب عليه بيان سبب امتناعه عن التوقيع وعلى هذا فان اغفال هذا الاثبات يكون باطلا وكأنه لم يكن بحيث يغدو والحكم باطلا بطلانا جوهريا .

ومن ناحية أخرى وكصورة لبطلان الحكم لاغفاله بيان جوهري من بيانات الحكم ما تنص عليه المادة ١١٦ مرافعات من انه ( يجب ان يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ اصداره ومكانه ) وقد قرر القضاء هذا المعنى فذهب قضاء التمييز الى ان :

(( من المقرر ان انعدام الحكم لا يكون الا اذا تجرد من اركانه الاصلية كأن يصدر من محكمة غير مشكلة تشكيلا صحيحا أو من شخص لا يعتبر قاضيا ، لما كان ذلك وكان ما شاب الحكم الصادر من هيئة التحكيم هو انه فقد بيانا جوهريا اذ لم ينص فيه على صدوره باسم سمو أمير البلاد وطبقا لما تقضى به المادة (١٦) من قانون تنظيم القضاء كما خالف ما تقضى به المادة (٢٦١) من قانون المرافعات ( الملغى ) من وجوب اشتماله على صورة من الاتفاق على التحكيم ومن ذكر من رفض توقيعه من المحكمين وهي عيوب تبطل هذا الحكم )) .

- ( يراجع تمييز طعن رقم ٣٨ و ٣٩ لسنة ١٩٧٥ )  
 ( تجارى جلسة ١٦/١١/١٩٧٧ - منشور فى )  
 ( مجموعة القواعد ١٩٧٢ - ١٩٧٩ ص ٩٣ قاعدة )  
 ( ٠١٧ )

### (٣) بطلان في الاجراءات اثر في الحكم :

وأكثر من صورة تمثل هذا البطلان ، من ذلك مشاركة غير عضو في هيئة التحكيم في المداولة ، ولكن استقر القضاء على أن الاستعانة بخبير قانوني في مسألة قانونية عند تشكيل هيئة